الرأسمالية تأكل ابناءها: ولكنها لم تهزم بعد في جدلية الآخر وسلبيتنا تجاهها

محي الدين قصار*

■ «الرأسمالية تأكل ابناءها» هذه العبارة رنت في عقلي وانا ارى الرئيس بوش يعلن «فشل» سياسته في العراق. ففي خضم المعارك المصيرية التي تجتازها الأمة يجنح البعض لتناسي المشكلة الجوهر والاصل؛ ولكن من الضروري ان نضع كفاحنا في نطاقه التاريخي والانساني الكبير، وفي وقت باتت هموم الأمة تجزأ وتقسم ليس فقط على صعيد البلدان بل على صعيد المدن والمناطق، علينا ان نعود من جديد للرؤية الجوهرية للذات ولرسالة الأمة الكبرى، فتحرير فلسطين ـ بكل ما يملك من اهمية ـ ليس رسالة لأمة، بل هي عرض لمشكلة من مشاكل الأمة. فرغم الكوارث المتلاحقة على الأمة والتي كان حريا بها ان تنقل الأمة الى العدم منذ زمن بعيد لولا الخصائص التي تميز هذه الأمة، علينا ان نبقي الأعين يقظة والرؤية واضحة حول دورنا ورسالتنا. ولا بد من تشخيص صحيح للمرض واعراضه لنتمكن من طرح اي مشروع حل للأزمة المزمنة.

كلمة في المنهج:

ان اي حل لاي مشكلة تواجهها الأمة يجب ان ينطلق من الذات ومعطياته الثقافية والتاريخية. ولكن في تحليلنا لعلاقة الآخر معنا وتشخيصنا لطبيعة ازمته معنا لا بد من النظر للقضية من خلال رؤية الآخر لذاته وعلاقته معنا، وقد يختلف البعض في تشخيص الحلول المستلهمة للأمة، فالاسلاميون يعتبرون الحل حلا عقائديا، والشيوعيون يرون الحل في صراع الطبقات وانتصار الثورة الكادحة؛ وما الى هناك من تيارات في الأمة وتسعى لتحويل رؤيتها الى حقيقة على الارض. ولكن كل المشاريع الممكنة يجب ان تقف عند حدود الحل المطروح، اما ان نسقط مفاهيم مشاريعنا الداخلية على دوافع الآخر فنقع بخطأ منهجي يساهم في تزييف رؤيتنا للآخر وبالتالي يزيد من تعقيد وصعوبة الرؤية الصحيحة للحلول الممكنة لأزمتنا معه.

وقد يرتاح البعض لتفسير سلوك الآخر انطلاقا من اولويات المشروع الذاتي، ولكن هذا ليس بالضرورة تفسيرا صحيحا، ولا يمكن ان يعتبر وسيلة صحيحة لادراك الآخر. فعلى سبيل المثال يحلو لبعض الاسلاميين تسمية المواجهة مع الادارة الامريكية بانها مواجهة دينية، وقد نجد بعض الامثلة في انتماءات الرئيس الدينية، ولكننا علينا ان ندرك ان الامر اكثر تعقيدا من هذا. وان كان الرئيس بوش وحاشيته لهم اهتماماتهم الدينية التي لها مما لا شك فيه تأثيرها على القرار السياسي الامريكي، ولكن هذا لا يمكننا من تفسير حركة القرار السياسي في دولة مثل الولايات المتحدة.

ما الذي تريده رأسمالية الرئيس بوش؟

ان هزيمة سياسة بوش ما هي الا هزيمة النخبة الحاكمة من رأس المال العالمي. فالرئيس بوش يمثل ـ مع حاشيته ـ النخبة المسيطرة للتجمع الرأسمالي العسكري الامريكي الذي سعى منذ منتصف القرن المنصرم للسيطرة تحت غبار الحرب الباردة. وهذه الفئة آلت على نفسها الهيمنة على اقدار البشرية خلال القرن الواحد والعشرين. وهذا الهدف يلزمها التموضع في سيطرتها الاستراتيجية وامتداداتها الرادعة على ركائز عدة اعرض هنا اهمها بايجاز:

ـ فاهم وسائل استمراريتها التي تحاول تثبيت القدم فيها هي تأمين السيطرة الكاملة على الشرق الاوسط ومصادر المواد الاولية فيه. وهذا ليس لحاجة رأس المال الامريكي لهذه المواد مباشرة فقط، وانما هي محاولة لاحتكارها في اللحظة التاريخية المناسبة للتحكم بتوزيع هذه المصادر على كل من الصين واوروبا. فهي محاولة لاخضاع الطبقة الرأسمالية في كل من هذه البلاد لنزوات رأس المال الامريكي ومصالحه. فاحكام السيطرة على عنق الامدادات النفطية لكل من الصين واليابان واوروبا قضية مصيرية في العقل الاستراتيجي لهذه الطبقة، اذ انها تعتبر ان الخطر الحقيقي القادم من منافسة رأسماليات هذه الدول لها، والتحكم بواردتها الاستراتيجية يضع هذه الرأسماليات تحت رحمة الرأسمالية الامريكية.

ـ والركيزة الثانية تتمثل بتقويض اركان القانون الدولي بما يتفق مع مقتضيات هيمنة الرأسمال الامريكي. وابرز ما نراه هو تقديم الاتفاقات الثنائية على الاتفاقات متعددة الاطراف او الدولية لضمان مصالح الطبقة الرأسمالية الامريكية والالتفاف على مصالح رأس مال الشعوب الاخرى، ناهيك عن مصالح الشعوب الاخرى. فالمجمعات والمنظمات الرسمية الدولية رغم ثقل وزن الولايات المتحدة على قراراتها، ولكن هذا لا يشبع نهم هذه الطبقة، فالاتفاقات الثنائية تؤمن انشاء طبقة داخلية في كل بلد ترتبط مصالحها واستمراريتها بالهيمنة الامريكية. وبالتالي تأتي اتفاقات الثنائية بتبعية اقتصادية كاملة للبلد.

كما ينجم عن هذا اخضاع الاتفاقات الاقتصادية الثنائية لشروط السياسة الخارجية الامريكية. فمع كل اتفاق ثنائي اقتصادي ترفق الملاحق التي تحمل في طياتها السم الزعاف لهذه البلدان، وتربط صلاحيات الدول وتقيد حرية حركاتها من دبلوماسية وغيرها حتى القانونية. فعلى سبيل المثال ورغم اقرار نيوزيلاند وتبنيها لحرية التجارة وقواعدها رفضت الولايات المتحدة الامريكية المعاهدة معها لان القانون النيوزيلاندي يمنع دخول السفن النووية من عبور مرافئها.

ـ والركيزة الثالثة تتمثل باستغلال الدولار الامريكي على انه عملة احتياط عالمية، والتلاعب باسعار صرفه بما يتفق مع مصالح هذه الطبقة الاقتصادية. فالدولار يعتبر وسيلة ناجعة لتصدير الأزمات الاقتصادية الداخلية في امريكا الى الخارج.

هذه الركائز كلها من احتلال للبلاد واستعباد للعباد وغيرها تهدف الى تأمين مصالح نخبة النخبة من نخب العولمة الرأسمالية العالمية. ولكن هذه النخبة المتجسدة في رؤية الادارة الامريكية الحالية تشكل الايمان المطلق باقتصاد عالمي يحكمه ويهيمن عليه رأس المال الامريكي؛ وترزح تحت رغباته كل نخب العولمة الرأسمالية الاخرى ولا سيما الاوروبية. فنحن مدينون لبوش بقدرته على ان يختصر عقودا طويلة من تطوير «رأسمالية العولمة» بفترة لا تتجاوز السنوات الثماني. فوضعت سياساته على كل صعدها امام الوجه الحقيقي للعولمة المُؤمركة التي ترى العالم حكرا على مصالح رأس المال الامريكي. وجعلتها في مواجهة مباشرة مع طبقات العولمة الرأسمالية في الدول الاخرى. فبوش اقام الحجة كيف ان العولمة الامريكية لا يمكنها ان تتسع للجميع، بل انه حتى رأس المال الاوروبي سيقع تحت الاستغلال وسينال منه رأس مال الامريكي. فالرئيس بوش ـ وقبله الرئيس ريغان ـ نظر للعولمة على انها توسع على حساب مصالح الطبقات الرأسمالية العالمية. وان توسع المصالح الرأسمالية الامريكية سيجر معه المصلحة للرأسماليات الاخرى ولكنه يضمن الهيمنة الامريكية وشركاتها على الاقتصاديات العالمية.

فالسياسة الامريكية تؤمن بعولمة مهيمن عليها من قبل الشركات الامريكية، واكبر ما تخشاه ان تتحول منافسة العولمة الى وسيلة للقضاء على الهيمنة الامريكية على السوق. ففي حين يبدو ظاهريا ان مطالب رأس المال الامريكي ان تترك الحرية لآليات السوق للعمل على تنظيم الاقتصاد العالمي، يصر رأس المال هذا على السياسات الاوروبية وخاصة الانكليزية التي طبقتها على مستعمراتها منذ القرن السابع عشر. حيث تطبق سياسات «التجارة الحرة» على المستعمرات بينما يُحمى الرأسمال الاوروبي وطبقته بكل الوسائل وبما فيها العسكرية. فاليوم تتهالك السياسات الامريكية الثنائية لكي تكرس فَرضَ «التجارة الحرة» على العالم وحماية مصالحها الرأسمالية بكل سياسات الحماية الاقتصادية. فالثنائية التي تسعى لها الادارة الامريكية في تنظيم العلاقات مع كل دولة على انفراد هي تعبير عن محاولات رأس المال الامريكي الالتفاف على الاتفاقات متعددة الاطراف مثل اتفاق «منظمة التجارة العالمية» رغم ما عليه من مثالب، فهو يرى ان هذه الاتفاقات قد تشكل كمونا لتهديد مصالح رأس المال الامريكي ببعض احكامه.

ماذا تعني هزيمة بوش في العراق؟

بامكاننا اعتبار ان السياسات الامريكية وركائزها المذكورة سابقا لاقت نجاحات نسبية في كل المجالات طالما ان هذا المجال يتعلق بحكومات ودول؛ بينما باءت بفشل ذريع حيث يكون الطرف الآخر شعوبا او مجتمعات مدنية. وبقدر غياب القدرة التمثيلية لهذه الحكومات لشعوبها، او بقدر بُعد هذه الحكومات عن الديمقراطية بقدر ما يزداد نجاح تطبيقات ركائز المصالح الامريكية وتحولها الى سياسات وواقع قائم. فكل من افغانستان والعراق هو المجال الوحيد الذي حققت فيه الفشل الواضح والصريح. فقد قدمت المقاومة العراقية المثال الافضل على محدودية امكانات عدة مبادئ. ففشل الادارة في العراق اكد سقوط ما يسمى بعقيدة «بوش» وهذا يعني ان سياسة «الضربات المسبقة» و«الحرب الاستباقية» ستجد نهايتها في تاريخ السياسة الامريكية مع نهاية بوش، وستؤكد هذه الحقيقة ان استطاعت قوى الفعالة في القانون الدولي ان تلاحق بوش والشخصيات القيادية في ادارته لجرائم ضد الانسانية بعد تقاعده. اما سياسة العلاقات الثنائية فقد خلقت عزلة حول امريكا ولم تستطع ان تمد يد العون لها في محنتها العراقية، هذه العزلة زادت قناعات السياسة الامريكية بضرورة وأهمية المنظمات الدولية.

والأهم من كل هذا، فقد قدمت المقاومة في العراق خير مثال حول امكانات العمل العسكري الامريكي، فالمقاومة العراقية والافغانية ـ بكل تخلف وسائلها وامكاناتها مقارنة مع التقدم الساحق للقوات الامريكية ـ استطاعت ان تظهر عورة القدرة الامريكية على تغيير الواقع على الارض، واكدت ان هناك عقيدة اصلب من عقيدة بوش واكثر نجاحا، وهي انه اذا كانت الشعوب عاجزة عن حسم المعارك لمصلحتها فهذا لا يعني انها عاجزة عن اجهاض المشاريع المضادة لإرادتها. فقد خلق الفشل في العراق شكا عميقا بكل المفاهيم والمرتكزات التي قامت عليها السياسة الامريكية الحالية. وأرى ان العالم يدين للمقاومة العراقية بشكل كبير، فقد استطاعت ان تبرهن ان القوة التي ربحت الحرب الباردة بقدرتها الاقتصادية والانفاقية، وقفت عاجزة امام ارادة الشعب بالتحرير، بل ان اكبر ميزانية عسكرية في تاريخها وتاريخ البشرية تقف مكتوفة الأيدي عاجزة عن مواجهة هذه الارادة.

فقد انتجت المقاومة العراقية شكا قاتلا يحوم حول ركائز السياسة الامريكية ويدفعها نحو تبني ركائز اخرى، وكلما زادت خسائر الادارة الامريكية في العراق وافغانستان كلما فرضت على استراتيجيي الادارة القادمة مزيدا من «التعقل» والانكفاء على الذات. فشعوب العالم وقفت تنتظر نتيجة غزو العراق بوجل، اما اليوم فهذه الشعوب تبدو اكثر ارتياحا لنتائج المواجهة، كما ان دول «الشر» الامريكي تجد مصالحها باستمرار في استمرار نجاح المقاومة العراقية وامثالها.

من هنا علينا ان ننظر الى المحاولات الاخيرة لترتيب الوضع في العراق، فمعركة بغداد التي بدأت ايامُها لن تسعى لتحقيق دولة ديمقراطية، بل الغرض منها تأمين الغطاء اللازم لتمكين حكومة تابعة تحقق الغرض الاصلي من السيطرة على منابع النفط العراقي، وفي الوقت نفسه الإبقاء على حالة اقتتال على «نار خفيفة» ليستمر اجترار قدرات المنطقة.

فمقتضيات المواجهة مع الادارة الامريكية هي تحقيق كل ما يزعج الركائز الاساسية لهيمنة رأس المال الامريكي، والمشكلة القائمة اليوم اننا نركز على الناحية «العسكرية» من المواجهة فقط بينما توقع دول هذه الاتفاقيات الثنائية يمنة ويسرى، والأخطر من هذا ان يتحول الخطاب العربي والاسلامي السياسي عن عالميته بل حتى قوميته وتصاب بالتراجع على حساب خطاب قطري مبتذل لا معنى له. فادراك المشكلة الحقيقية والتصور الصحيح للمعركة يبين لنا عوامل الصمود كما انه يضع اطر النصر ويجعلنا نعود للانصهار في البوتقة البشرية؛ فعلينا ان ننقل تصورنا للمشكلة بين العرب وامريكا الى مستوى آخر نحتاج له لنتمكن من صياغة المشكلة على وجهها الحقيقي. ففي هذه المعركة ليس العرب وحيدين في المواجهة، وليس كل الامريكيين اعداءهم. بل ان الحركة العالمية المناهضة للعولمة تجد امتدادا كبيرا لها في حركة الرفض العربي والاسلامي. والسؤال هل يملك العرب والمسلمون طرحا لمشروع انساني ام ان مطاردة «السلام» انستهم من اين بدأوا؟

هل اضاع سياسيونا الطريق؟

هناك اعراض كثيرة تؤكد الحاجة لمثل هذه المراجعة، فكلما ارادت الادارة الامريكية ان تبتلع جزءا من الأمة انبرت لنا بالوعود السخية التي لا تتحقق ابدا، فعندما ارادت ان تفصل العراق بطاقاته وقدراته وبما يملكه من زخم ثقافي وتراثي عن باقي الأمة، وعدت العرب بمؤتمرات السلام، فسكت الفلسطينيون على مضض وارسل السوريون قواتهم تساعد بهزيمة الجيش العراقي، وعندما ارادت ان تبتلع افغانستان وتحوله من جديد لقاعدة عسكرية طرحت وجهة نظر الدولتين «الفلسطينية والعبرية». وعندما ارادت ان تحتل وتدمر العراق بما يملكه من تراث وامتداد عربي واسلامي وعدت العرب بان كل مشاكلهم ستنتهي مع «خريطة الطريق» التي يجب ان تعطي الفلسطينيين «حقهم بالحياة».

فلا مؤتمرات السلام حققت السلام للعرب ولا التخلي عن افغانستان والعراق اجرى انهار العسل واللبن في الجنة التي وعدهم الامريكيون. واليوم تكرر القصة نفسها، فيدور المكوك الامريكي يحمل وجهه المتمثل بالدكتورة رايس يريد ان يقنع الجميع ان الخلاص والسلام قادمان للفلسطينيين تحت العباءة الامريكية، ولكن هناك عقبة صغيرة اسمها سورية وايران، وتقول لنا رايس انه بمجرد الخلاص من هاتين العقبتين فان انهار العسل ستجري في ارضنا من الخليج الى المحيط. وسيوقع العرب على بياض على عادتهم، ثم ما يلبثون الا قليلا ويعود كل منهم للقعود ذليلا حسيرا كما عاد من مدريد بـ«خفي حنين»، ورأى السلام في جنين وسمع عن الديمقراطية في الفلوجة والنجف، وتنزل عليه المن والسلوى الامريكية في جنوب لبنان.

اذا يجدر بنا ان نقف لحظة تأمل لواقعنا القائم ونظرة تحليلية صحيحة لدور الأمة وان ندرك حقيقة طبيعة المعركة الكبيرة التي تصهر الانسانية وقد تضعها على مفترق الحياة او الموت. فعلينا كعرب وكمسلمين ان لا تمنعنا آلامنا العديدة من رؤية موقعنا الحقيقي وموقع وطبيعة كفاحنا على الصعيد الدولي والانساني. وان ندرك هذا الواقع يجعلنا ندرك جريمة الساعين للفتنة الطائفية في العراق ولبنان وفلسطين. فقد اطاح الصارخون «مقتدى مقتدى» يوم عيد الاضحى المبارك بما بقي من شعارات ثورة المستضعفين التي نادى بها الخميني، فها هم ثوار المستضعفين يعلنونها انهم ثوار «مستضعفيهم» فقط وليسوا ثوار مستضعفي العالم. كما اطارت متفجرات اسواق الشيعة في العراق مجاهدي السنة من موقع «اخراج الناس من عبادة العباد الى عبادة رب العباد» الى موقع «زبانية جهنم». وكلاهما بات مطية في يد المعتدي، اما في فلسطين، فأين باتت مشاريع العمل القومي والتقدمي والاشتراكي وال... واين بات كل هذا امام السعي وراء السلطة والتكالب على السلام وارضاء العدو! اما في لبنان فبعد ان حررت ثورة المستضعفين الجنوب، هل كانت بمنأى عن التحالف مع الطاغوت المتهالك على البلاد وهل استثمرت نصرها في سبيل الحرية ونجاح مشروع الجماهير؟

واليوم تقف حركات مناهضة «العولمة الامريكية» في كل بلد من بلدان العالم من اندونيسيا الى البيرو تداري سرورها بالضربات القاصمة التي تتلقاها الادارة الامريكية على يد المسلمين، ولكن هذا لن يكفي، فتحرير العراق رغم نبله الكبير، وسراب السلام في فلسطين مع الكيان العبري، لا يمكن ان يعتبرا رسالة لأمة، بل هما نصران على الطريق، فالرأسمالية ستعاقب بوش وحاشيته على فشله، وستستبدله بمن هو اقدر على تحقيق مصالحها، ولكن مهمة العرب والمسلمين يجب ان تتجاوز مجرد الرد العسكري على الاستكبار العالمي المتمثل بالرأسمالية الامريكية. ففي غياب المعارك التي نخوض فقَدَ العرب نظرتهم الشمولية للعالم ولرسالتهم. فعلينا ان نعيد ترتيب وضعيتنا الذهنية لتجاوز لحظات نصر معارك واعادة صياغة المشروع القادم بناء على نظرة استراتيجية حقيقية لطبيعة التحدي الذي تواجهه الانسانية فنحن لسنا وحيدين في هذه المعركة، فستنزاح عن كاهل العالم هذه الفئة بغياب ادارة بوش، والادارة القادمة لن تجد فينا حليفا لها، بل الأقرب للممكن لها ان تخلق تحالفات مع رأسماليات العالم المتقدم وتحاول تقاسم العالم معها، عندها لن تكون المواجهة اسهل مما هي عليه اليوم ولكنها ستكون اكثر خبثا واقل وضوحا. فالرأسمالية تأكل ابناءها: ولكنها لم تهزم بعد.

* اقتصادي واكاديمي سوري مقيم في شيكاغو
kassarm@yahoo.com

فلسطينيو العراق «على الحدود»: فيلم واقعي مرير!

د.سعادة خليل*

■ في خبر مفاده ان (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين)، التابعة للامم المتحدة، اقامت مدرسة لاطفال اللاجئين الفلسطينيين الذين تقطعت بهم السبل واقاموا على الحدود السورية ـ العراقية. الا يذكر هذا الخبر العرب العاربة والمستعربة بفيلم (على الحدود) للفنان الكبير دريد لحام والفنانة العظيمة رغد. لقد كان ذلك الفيلم من نوع الكوميديا السوداء. اضحك الجمهور العربي وكان ذلك من الخيال العلمي او الادبي في ذلك الوقت. تقطعت السبل بعبدالودود الذي فقد اوراق الثبوت فلم يتسطع العودة الى بلده الاصلي ولم يستطع عبور الحدود الى الطرف الآخر واضطر في نهاية المطاف ان يقيم في سيارته على الحدود اياما وشهورا الى ان انتهى به الامر الى الزواج من الفتاة (سعدى) التي كانت تتكسب رزقها من تقديم الوجبات الخفيفة لحرس الحدود والعابرين. لقد كبرت عائلة عبدالودود ولم يتغير وضعه وبقي على الحدود بلا هوية.

وحسب تقارير منظمات حقوق الانسان والامم المتحدة وشهود العيان انه بدأ التنكيل باللاجئين الفلسطينيين منذ الايام الاولى للغزو الامريكي. لقد تم اختطاف وقتل العشرات وتشريد العائلات من بيوتهم حيث لجأوا الى خيام في بادئ الأمر في ملعب حيفا الرياضي ومن ثم طردهم من البلاد باتجاه الاردن وسورية لا لذنب اقترفوه سوى انهم فلسطينيون.

ومن تلك الممارسات ما ذكرته منظمة (هيومان رايتس ووتش) ، بتاريخ 2006/10/7، ان جماعات شيعيةHuman Rights Watch مسلحة هددت بتصفية الفلسطينيين ما لم يغادروا العراق في غضون ثلاثة ايام. وقالت المنظمة انها حصلت على منشور يحمل اسم «كتيبة الثأر آل البيت ـ وحدات الرد السريع»، جاء فيه ان «لا مكان للفلسطينين في عراق علي والحسن والحسين». وحذر المنشور ايضا من ان «سيوفنا يمكن ان تصل الى الرقاب»، وحث المنشور ايضا الفلسطينيين على «مغادرة العراق في غضون ثلاثة ايام والذهاب لمقاتلة الاحتلال في بلدكم»، في اشارة الى الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقال سكان في بغداد ان شاحنات تحمل مكبرات صوت جالت في حي الدورة في 25 و30 ايلول (سبتمبر) 2006 واطلقت تهديدات بالموت ضد الفلسطينيين.

وقالت (سارة ليا ويتسون)، مديرة (هيومان رايتس ووتش) في الشرق الاوسط: «ان التهديدات بالقتل هذه تؤكد على العنف المستمر ضد اللاجئين الفلسطينيين في العراق في اعقاب الاطاحة بحكومة صدام حسين». وذكرت المنظمة الحقوقية ان الحكومات العراقية المتعاقبة لم تحرك ساكنا لحماية اللاجئين الفلسطينيين خلال العامين الماضيين، بل انها عبرت عن عدائية معلنة ضدهم من خلال الادعاء انهم متورطون في الارهاب ويدعمون المقاومة. وقام مسؤولون في وزارة الداخلية العراقية باعتقال وتعذيب لاجئين فلسطينيين، كما كانوا مسؤولين عن اختفاء فلسطينيين في عدد من الحالات ومن هذه الحالات التي عرفتها شخصيا هي اختطاف صديق لي واسمه (عدنان صفوت ابراهيم) مدرس للغة الانكليزية وعثر على جثته في شارع ابى نواس.

كما واصلت الحكومة العراقية ازعاجها للفلسطينيين بدلا من تقديم الحماية لهم بسبب وضعهم كلاجئين الذي تعترف به الحكومة العراقية رسميا. وقالت (ويتسون) ان على الحكومة العراقية والقوات التي تقودها الولايات المتحدة توفير الحماية الكافية للجالية الفلسطينية في بغداد. واضافت ان على الحكومة العراقية التحقيق مع ومحاكمة المسؤولين عن الاعتداءات والتهديدات المستمرة للفلسطينيين. كما حثت المنظمة دول الجوار العراقي، وبخاصة سورية والاردن، على فتح حدودها امام اللاجئين الفلسطينيين الذين يفرون من العراق.

وعبرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالامم المتحدة عن قلقها العميق على حياة اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون في العراق فهم يفتقدون الحماية وما زالوا هدفا للمضايقات والتهديد والخطف والقتل. ولقد بلغ عدد القتلى والجرحى والمختطفين والمفقودين حتى الآن ما يقرب من 350 شخصا. وفي اواخر شهر ايلول (سبتمبر) الماضي سلم مسلحون تهديدات مكتوبة لعدد من الفلسطينيين، وكانت تهديدات مشابهة سلمت في وقت سابق من هذا العام وأدت الى حالة من الذعر بينهم وكثير منهم حاول الفرار نتيجة لتلك التهديدات. وان من فروا من العنف في بغداد ما زالوا عالقين على الحدود السورية ـ العراقية او في مخيمات في الاردن وسورية. لقد قامت منظمة العودة لجنة دعم اللاجئين بتوثيق بعض المعلومات والحقائق عن اللاجئين كما يلي:

ـ 43 الف فلسطيني كانوا يعيشون في العراق قبل الغزو الامريكي 2003.

ـ واجه العديد منهم المضايقات والتهديد بالترحيل والاساءة اليهم في الاعلام والاعتقال التعسفي والتعذيب والتنكيل والقتل.

ـ لقد تم قصف اماكن تواجدهم وسكناهم مثل الحرية والبلديات في بغداد وتمت مهاجمتها منذ الاحتلال الامريكي.

ـ قتل العديد منهم او سجن او اجبر على الرحيل.

ـ طرد العديد منهم من بيوتهم واتخذوا خياما موقتة في ملعب حيفا الرياضي في بغداد.

ـ تقطعت بالذين طردوا واجبروا على الرحيل السبل على الحدود السورية والاردنية.

ـ انتهى المطاف باللاجئين في مخيمات على الحدود السورية: مخيم الحول ومخيم التنف ومخيم الوليد وعلى الحدود الاردنية: مخيم الرويشد.

وتستمر معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفي مخيمات البؤس والشقاء التي تفتقد لأبسط شروط الانسانية والتي اعادت لهم ذكرى نكبة 1948.

نستغرب موقف الاشقاء في سورية وفي الاردن. لماذا يصرون على اضطهاد هؤلاء المعذبين في الارض؟ اليسوا بشرا؟ اليسوا من ابناء جلدتهم؟ الا يكونون بتلك المواقف متساوقين مع الاحتلال الامريكي وعملائه؟ لماذا لا يعتبرونهم كالعراقيين وقد بلغت اعدادهم مئات الآلاف وربما الملايين في الاردن وفي سورية؟ الا يستطيع الاردن او سورية استيعاب بضعة مئات من اللاجئين الفلسطينيين حقا؟ موقف يستعصي على الفهم والتفسير!!

وكذلك ايران التي لا نزال نجل ونحترم مواقفها المبدئية تجاه القضية الفلسطينية والفلسطينيين، لم نسمع منهم اي كلمة او اي موقف مما يحصل للاجئين الفلسطينيين وخاصة ان من ينكل ويخطف ويقتل هم على علاقة جيدة مع النظام الايراني وكذلك حكومات العراق المتعاقبة هي على علاقة جيدة مع ايران. ان هذا الالتباس في الموقف الايراني في العراق يرسم سؤالا كبيرا لدى الرأي العام العربي. ومن موقف الصديق والناصح والمخلص، على ايران ان تعلن مواقف واضحة من قضايا العراق المحتل ان كان من جهة التدخل المباشر لحماية الفلسطينيين وان كان من جهة اعلان ان العراق، بصراحة ودون لبس، بلد عربي لطمأنة الرأي العام العربي المتوجس من التباس الموقف الايراني في العراق حاليا. ومثل هذا الموقف يفوت الفرصة على الاحتلال الامريكي من استمراره في زرع الفوضى الخلاقة عبر اذكاء الفتن المذهبية والطائفية كما نراها تلوح في الأفق في لبنان وفلسطين والمستعرة في العراق الحبيب.

* كاتب من فلسطين

عسكر موريتانيا.. هل يفون بالوعد اخيرا؟

د. محمدو بن محمد*

■ لقد ظل المطلب الديمقراطي يمثل واحدا من اهم المطالب والاهداف التي دأب الجيش الموريتاني على الوعد بتحقيقها منذ استيلائه على السلطة في العاشر من تموز (يوليو) 1978 والى اليوم، فقد كان هذا الوعد يتجدد دون مضمون كبير مع بزوغ لجنة عسكرية جديدة تقوم بانقلاب عسكري جديد وافول اخرى، وما كان لوعد المجلس العسكري الحالي للعدالة والديمقراطية ـ الذي يستولي منذ الثالث من آب (اغسطس) 2005 م على حكم البلاد، بعد ان تمكن من تحقيق المفاجأة الكبرى المتمثلة في الاطاحة بالنظام المختلط للعقيد ولد الطايع. اقول ما كان لوعد هذا المجلس بتحقيق المطلب الديمقراطي ان يختلف عن غيره من الوعود العسكرية السالفة عليه، لولا ما نلاحظه من مؤشرات وقرائن تدعو الى التفاؤل اخيرا بامكانية تحقيق ما يتطلع اليه الشعب الموريتاني منذ امد بعيد من وفاء العسكر بتعهدات قطعوها في مجال الاصلاح الديمقراطي وفشلوا فيها باستمرار فشلا ذريعا. هذه المؤشرات والقرائن ليست فقط في الظروف المحيطة من وضع داخلي وخارجي ضاغط بشكل غير مسبوق في اتجاه الوفاء بالوعود العسكرية الجديدة بتحقيق الديمقراطية، وانما كذلك في المآلات المرتقبة لهذه الوعود، فضلا عن مضامينها وجديتها غير المعهودة في الوعود السابقة، ان هذه المؤشرات والقرائن اذن هي ما يستدعي منا الوقوف في هذا المقال على طبيعة الظروف المحيطة بهذا الوعد وعلى اهم ما يميزه عن غيره من الوعود العسكرية الاخرى السابقة عليها بخصوص هذا المطلب الديمقراطي العتيد. بيد انه مما يجدر هنا قبل الدخول في متاهات هذه المقارنة التي هي مقارنة مع الفارق ـ كما يقول الاصوليون ـ ابداء عدد من الملاحظات العامة التي نعتقد انها تفسر على الاقل في جانب منها الظروف التي احاطت بتمكين المؤسسة العسكرية الوطنية دون غيرها من مؤسسات الدولة الاخرى من الحكم المباشر او غير المباشر للبلاد طوال تلك العقود الماضية اي منذ تموز (يوليو) 1978 الى الآن 2006م:

ـ لقد منحت حرب الصحراء مع الاشقاء في منتصف سبعينيات القرن الماضي للجيش الموريتاني اهمية خاصة، فقد كان لرهان الرئيس الراحل المختار ولد داداه على كسب هذه الحرب ـ الساعية بالتنسيق مع المغرب الى ضم بعض الاجزاء من الاقاليم الصحراوية الى موريتانيا ـ وتحديدا اقليم الداخلة الولاية الرابعة عشرة ـ اثره الكبير في العمل على تقوية المؤسسة العسكرية الموريتانية، ليس فقط بزيادة منتسبيها زيادة كبيرة، وانما كذلك برفع مستوى الاحتراف والتدريب والتسليح لهذه المؤسسة، فأصبح الجيش بفضل هذه العناية المؤسسة الاكثر تنظيما والاقوى والاقدر على حكم البلاد من بين سائر المؤسسات الاخرى في الدولة بما فيها مؤسسة الحزب الواحد ـ حزب الشعب ـ الذي مكن الرئيس الراحل من حكم البلاد ردحا من الزمن، قبل ان تطيح به هذه المؤسسة. وهكذا ادى الاهتمام ببناء جيش قوي نسبيا الى نتائج عكسية على حكم الرئيس الراحل، عندما اطاح به هذا الجيش في العاشر من تموز (يوليو) 1978م. لتدخل البلاد منذ ذلك التاريخ في حالة مزمنة من عدم الاستقرار السياسي، بسبب الانقلابات والانقلابات المضادة التي كان آخرها انقلاب الثالث من آب (اغسطس) الماضي، و الذي جاء بعد فترة من الاستقرار النسبي كان سببها اعتقاد الجميع ـ بما في ذلك العديد من العناصر النافذة في الجيش ـ بحصول تحول سياسي للحكم بعد صدور دستور 91م النافذ من حكم عسكري شمولي الى حكم مدني ديمقراطي، وذلك قبل ان ينكشف زيف هذا الاعتقاد بسبب استئثار العقيد ولد الطايع بالحكم بعد ان كانت تشاطره فيه منذ توليه له في العام 1984م الى العام 1991م لجنة عسكرية، قبل ان يستأثر بالكامل ابتداء من 91م بهذا الحكم مكتفيا بمنح ما يمكن تسميته ببعض الاقطاعات في الدولة لبعض كبار الضباط في تلك اللجنة العسكرية حتى يضمن ولاءهم، بينما بقي السواد الاعظم من الضباط متوسطي الرتب وضباط الصف والجنود يعانون من الغبن والتهميش شأنهم شأن الاغلبية الساحقة من المجتمع ككل، مما دفع بعض هؤلاء الى التفكير مجددا في الانقلابات العسكرية كوسيلة لتغيير هذا الوضع الجائر.

ـ واذا كان البعض يسلم بان اي حكم ديمقراطي جيد لا بد ان يقوم على الاستبعاد الكلي للمؤسسة العسكرية من الحياة السياسية وتفاعلات هذه الحياة، فان البعض الآخر قد لا يؤمن بضرورة استبعاد هذه المؤسسة من العملية الديمقراطية، بل انه ليس ثمة معنى على حد اصحاب هذا الراي الاخير لوضع فيتو اعمى على دور المؤسسة العسكرية في حياتنا العامة، وذلك لان افراد هذه المؤسسة ضباطا وجنودا ينتسبون للمجتمع انتسابا عضويا ومن ثم فهم يحملون شأنهم شأن باقي افراد المجتمع همومه وتطلعاته الى الحرية والعدالة والديمقراطية. واذا وقفنا امام هذا الراي الاخير لكونه الاكثر انطباقا على وضع المؤسسة العسكرية الوطنية من حيث علاقتها بالحكم والسياسة عندنا، يمكن ان نخلص بخصوص تجربة الجيش الطويلة مع الانغماس في ممارسة الحكم والتعاطي مع مختلف التفاعلات السياسية الى ما يلي:

ـ لم تكن ابدا ممارسة المؤسسة العسكرية للحكم والسياسة في بلادنا ناجحة او حتى قريبة من ذلك، فقد عرفت البلاد خلالها قدرا كبيرا من القهر والظلم والاستبداد، ناهيك عن دوامة الصراعات التي لا تتوقف على السلطة، والتي تجلت ابرز ملامحها في حالة مزمنة من عدم الاستقرار السياسي بسبب سلسلة طويلة من الانقلابات الناجحة والفاشلة منذ استيلاء الجيش على الحكم في اواخر سبعينيات القرن الماضي.

ـ كانت تجربة العسكر عندنا في نقل الحكم من حكم عسكري مباشر ـ والتي بدات مع مطلع تسعينيات القرن الماضي ـ الى حكم شبه مدني او مدني براس عسكري تجربة فاشلة هي الاخرى، نظرا لعقلية الهيمنة والتسلط التي ميزت هذا الراس والتي افرغت المؤسسات المدنية الناشئة من اي دور حقيقي يمكن ان تضطلع به هذه المؤسسات في ظل نظام ديمقراطي او حتى شبه ديمقراطي. ولعل الجيش نفسه كان آخر من ادرك هذه الحقيقة حين قرر وضع حد لهذه التجربة من خلال انقلاب الثالث من آب (اغسطس) الاخير. هذا الانقلاب الذي اعادنا مرة اخرى الى مربع البداية، اي الى الوعود العسكرية بتحقيق الديمقراطية، فما الجديد في هذه الوعود؟ وهل تختلف عن الوعود العسكرية السابقة، ثم هل تتمكن المؤسسة العسكرية اخيرا من الوفاء بهذا الوعد العصي بالديمقراطية؟

اما الجديد في هذه الوعود فهو انها تأتي هذه المرة في ظرف دولي واقليمي ومحلي ضاغط في اتجاه تحقيق الديمقراطية، فعلى المستوى الدولي لم يعد مقبولا او حتى مستساغا ان تستولي جماعة عسكرية على الحكم عن طريق الانقلاب على المؤسسات المدنية او شبه المدنية القائمة في اي بلد، فقد ولى منذ انهيار النموذج السوفييتي في اواخر ثمانينيات القرن الماضي عهد الانقلابات الثورية منها والمغامرة، فقد اصبح النموذج السائد هو النموذج الليبرالي الغربي في الحكم، اي نموذج الديمقراطية الليبرالية القائم على اختيار الشعوب لحكامها وليس تغلب الحكام على شعوبهم. وعلى المستوى الاقليمي فقد قطعت تجارب الجيران في الاصلاح الديمقراطي الجنوبية منها ـ مالي و السنغال ـ والشمالية ـ المغرب والجزائر ـ اشواطا مهمة نحو تحقيق هذا الاصلاح، مما جعلها تبدو مثالا قريبا وقابلا للاحتذاء والقياس عندنا، واما على المستوى المحلي فقد مكنت مغالطات القائم